أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على اقتصاد إيران لعام ٢٠٠٩

ر. أبحاث أقدم : هيفاء نجيب مهودر
مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة

لقد حلت الأزمة المالية العالمية لتزيد من المأزق الاقتصادي لحكومة احمدي نجاد ، إذ أن أسعار النفط انخفضت بنسبة تفوق النصف في أقل من ثلاثة أشهر ، حيث انخفض سعر البرميل من ١٥٠$ الى أقل من ٥٠$ في يناير لعام ٢٠٠٩ ، وهذا له الأثر الكبير على الوضع الإيراني نظراً لاعتماد إيران الشديد على الإيرادات النفطية بوصفها مصدراً رئيسياً لإيرادات الموازنة ومحركاً هاماً من محركات الاقتصاد القومي.

أن أهم ميزة يتميز بها الاقتصاد الإيراني على عكس اقتصادات كثيرة من دول المنطقة ، أنه يعد اقتصادا متنوعاً الى حد كبير إذ زادت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (G DP) ، وشكل قطاع الزراعة والصناعة نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي وشكل قطاع الخدمات أيضاً بما فيها (الخدمات الحكومية) نحو نصف الناتج المحلي ومثلت صناعة الطاقة ١٥% من الناتج القومي مقارنة بما بين ٣٠-٤٠% قبل ثلاثة عقود ، وحيث أن إيران بلد نفطي تشكل العائدات النفطية نحو ٨٥% من الناتج المحلي ، وهذا يعني تضافر عدة عوامل لنهضة البلاد اقتصادياً .

غير أن بطء وتواضع الإصلاحات الاقتصادية في إيران ، مكنتها من العودة الى الأسواق العالمية عبر إصدار سندات بإجمالي يزيد عن مليار دولار .

وساعد على ذلك أن مؤسسات التصنيف الدولية تعتبر إيران دائن سيادي مع عبء ديَن خارجي متدني (٨ مليار) دولار وأجمالي أصول رسمية نحو ٣١٢% من قيمة الدين الخارجي للفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٦) كما أن الجدل السياسي بين من يسمون بالإصلاحيين ، ومن يوصفون بالمحافظين يؤخر خطوات الإصلاح في إيران بما يمكنها من الحفاظ على وتيرة نمو اقتصادي أسرع فعلى سبيل المثال لم تؤد القوانين الجديدة الا الى إنشاء ستة مصارف خاصة لاتتجاوز ٢٥ من القطاع المصرفي الذي تسيطر عليه الدولة ومصارفها وإجراءات الترخيص لاتكفي لتشجيع المستثمرين على إنشاء بنوك في نظام مالي ترتفع فيه كلفة الاقراض بالنظام الإسلامي الصارم بشدة ، والأمر يحتاج الى تعديل كثير من اللوائح والقوانين لتشجيع الاستثمار المحلي وأموال المستثمرين المحليين وأموال الإيرانيين في الخارج للعمل الخارجي في القطاع المصرفي ، كما أن الاستثمارات الخارجية المباشرة في إيران ما زالت تقتصر الى حد كبير على قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة ، ويحتاج توسيعها الدخول في قطاعات أخرى وتعديلات تشريعية جذرية قد لاتستطيع الحكومة طرحها على البرلمان .

ووفق بيانات البنك المركزي الإيراني فأن الاقتصاد الإيراني حقق نمواً سنوياً بمقدار ٨, ٤% عام ٢٠٠٤ وازداد الى ٧, ٥% عام ٢٠٠٥ والى ٩, ٥% عام ٢٠٠٦ وصل الى ١, ٧% عام ٢٠٠٧ إذ وصل الى ٣, ١١٣ تريليون ريال عام ٢٠٠٧ مع أن سعار النفط كانت تتزايد باضطراب أثناء عام ٢٠٠٧ . إضافة الى ان البطالة وصلت الى ٨, ٩% عام ٢٠٠٧ مع تزايد التضخم . وبذلك نجد أن تدهور أسعار النفط وتفشي البطالة وتزايد التضخم وعجز الميزانية سببها الأزمة الاقتصادية إذ بيع النفط الإيراني الثقيل بسعر ٩, ٣٩ $ للبرميل عام ٢٠٠٩ لشهر يناير مقابل ٣, ٣٦$ لعام ٢٠٠٨ لشهر ديسمبر ، وهذا يعني بدوره أن الحكومة الإيرانية سوف تشرع في الإجراءات الفورية لمواجهة تلك الأزمة الاقتصادية :

١-تقليص النقد الموجه للمشروعات العمرانية .

٢-تقليص الإنفاق على المشاريع الحربية.

٣-زيادة القروض من البنك المركزي .

٤-تقليص حجم الفائدة .

ومن الملاحظ أن هذه الإجراءات تؤدي الى عدم التحكم في قيم النقد من ناحية أخرى وخاصة في ظل ارتفاعات التضخم إضافة الى ارتفاع معدلات البطالة وانهيار بعض المشروعات الكبرى وهذا يتنافى مع ما جاء في خطة التنمية ومواجهة الأزمات الاقتصادية .